كلمة وفد جمهورية العراق

يلقيها

معالي فارس يوسف ججو

وزير العلوم والتكنولوجيا

في المناقشة العامة لإعمال الدورة الـ٥٨ للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٣/ايلول/٢٠١٤

فيينا

بسم الله الرحمن الرحيم

سعادة رئيس المؤتمر العام المحترم
أصحاب المعالي والسعادة رؤوساء الوفود المحترمون
السيدات والسادة الحضور

بأسم وفد جمهورية العراق أود أن أتقدم باطيب التمنيات إلى سعادة ممثل سيريلانكا بمناسبة انتخابه رئيسا للمؤتمر العام الثامن والخمسين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونحن على ثقة تامة بقدرته على تسيير إعمال هذا المؤتمر وتحقيق النتائج الايجابية المرجوة منه. كما نهنئ السيدات والسادة النواب والأمانة العامة على ثقة المؤتمر بهم. ونغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تقديرنا العالي لسعادة رئيس المؤتمر العام السابع والخمسين لما قدمه من جهد خلال العام الماضي، ونود أيضا أن نثمن الجهد المتميز الذي تبذله الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى رأسها سعادة المدير العام السيد يوكيا امانو والأمانة العامة وجميع العاملين فيها في مساعدة الدول الاعضاء لتطوير الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ونود بهذه المناسبة ان نهنئ كل من اتحاد جزر القمر و جمهورية جيبوتي وجمهورية فانتاو وجمهورية غيانا لانضمامها للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد الرئيس...
لقد عبر العراق في كلمته خلال المؤتمر السابع والخمسين عن قلقة المتزايد عن ما يدور في منطقة الشرق الأوسط من أحداث متسارعة أدت إلى ضعف النظام الأمني في هذه المنطقة وزيادة التهديدات الإرهابية للمرافق والمنشآت النووية والإشعاعية واحتمال استخدام المجاميع الارهابية للمواد والمعدات الموجودة فيها في عملياتهم الإجرامية. كما أكدت حكومة بلادي في أكثر من مناسبة بان الإرهاب يمثل احد اكبر واخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن الدوليين وان تعزيز تدابير الأمن النووي من الوسائل الضرورية للحيلولة دون وصول المواد النووية والمواد المشعة إلى أيدي الإرهابيين.
لقد تعرض العراق في الأشهر القليلة الماضية إلى هجمات إرهابية شرسة استهدفت العديد من مناطقه وعبثت التنظيمات والمجاميع الارهابية وفي مقدمتها تنظيم داعش الارهابي سيء الصيت بأمن المواطنين ومقدراتهم واستهدفت جميع مرافق الدولة بهدف تخريبها.
وقد كشفت الأشهر الثلاثة الماضية الكثير من الحقائق حول طبيعة هذه التنظيمات والمجاميع الإرهابية ومن يقف وراءها، الامر الذي دعا المجتمع الدولي الى إعادة تقييم خطرها على السلم

والامن الدوليين، واصدار قرار مجلس الأمن الدولي ٢١٧٠ (٢٠١٤) تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن تنفيذ هذا القرار يتطلب تنسيق الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابع تمويله ومنع وصول الأموال والأسلحة الى هذه التنظيمات والمجاميع الارهابية المتطرفة. ونشير الى تقدير حكومة بلادي العالي الى الجهود التي تبذلها الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن والاتحاد الأوربي في التأسيس لتحالف دولي ووضع خطط واقعية لمجابهة مخاطر المجاميع المتطرفة لتحجيم خطر هذه المجاميع وانتشارها حول العالم.

السيد الرئيس ...

على الرغم من سيطرة الإرهابيين على بعض المناطق والمرافق الخطرة فيها، الا ان المؤسسات الوطنية، شرعت في عملية تقييم المخاطر المحتملة من سيطرة هذه المجاميع الارهابيةعلى المرافق والمواد وتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة في الحد من مخاطرها حيث يتم التنسيق بين هذه المؤسسات جميعا من خلال مركز العمليات الوطني التابع لرئاسة مجلس الوزراء.

كما أن السلطات العراقية مستمرة في بذل الجهود الحثيثة التي تهدف الى تعزيز امن وأمان الأنشطة النووية على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، فعلى الصعيد التشريعي صادق العراق مؤخرا على اتفاقية الحماية المادية للمواد والمرافق النووية التي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ (٢٠١٤/٨/٦)، بالاضافة الى مصادقته على الاتفاقية الدولية لقمع الارهاب النووي، كما أن الجهات المختصة قامت باعداد مشروع قانون الانضمام إلى اتفاقية الأمان النووي والاتفاقية المشتركة الخاصة بالوقود المستنفذ لعرضهما على مجلس النواب العراقي للموافقة.

أما على الصعيد التنفيذي، فقد بدأ العراق بمناقشاته مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتطوير برامجه الخاصة بالأمن النووي والتي تهدف إلى تحسين قدراته المتعلقة بحماية المواد والمرافق وامن المعلومات والأدلة الجنائية النووية. وقد تم عقد الاجتماع الأول بين الطرفين في عمان خلال الشهر الماضي والذي تم فيه مناقشة خطة الأمن النووي المتكاملة المقترحة. وبهذه المناسبة نود أن نتقدم إلى المسؤولين في قسم الأمن النووي بالشكر والامتنان لجهودهم المتميزة في المساعدة لتطوير قدرات المختصين العراقيين في هذا المجال والى حكومة المملكة الاردنية الهاشمية لاستضافتها ورشة العمل. ومن جانب آخر فقد وقع العراق والولايات المتحدة الأمريكية على برنامج للعمل المشترك لمكافحة تهريب المواد النووية والمشعة والتي تهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدين في هذا المجال ومن المؤمل أن يدخل هذا البرنامج حيز التنفيذ في وقت قريب.

وبالاضافة الى ما تقدم، فان العراق خطا خطوات كبيرة في إنشاء نظام وطني للسيطرة على المواد والمعدات المزدوجة الاستخدام حيث تم إكمال المرحلة الثانية من هذا البرنامج الذي من شأنه تعزيز السيطرة على المواد والمعدات الحساسة خاصة التي تقع ضمن قوائم معاهدات واتفاقيات نزع السلاح ومنع الانتشار والأنظمة الدولية.

السيد الرئيس ...

يعمل العراق ومنذ أكثر من سبعة اعوام مع خبراء الوكالة وعدد من خبراء الدول الصديقة والاتحاد الأوروبي في برنامج تصفية المنشات والمواقع النووية المدمرة للبرنامج النووي العراقي السابق وكذلك ادارة النفايات المشعة الناتجة عنها. وقد حصل تقدم كبير في تنفيذ خطة برنامج التصفية التي اعدت مراحلها المختلفة بالتعاون مع الوكالة. وبالرغم من التحديات الكبيرة الناتجة من كون تصفية هذه المنشات والمواقع المدمرة تمثل حالة فريدة من نوعها في العالم بسبب تعرضها للتدمير خلال العمليات العسكرية عام ١٩٩١ فان ما تحقق من انجازات على ارض الواقع بجهود عراقية خالصة يدعو الى الفخر بالمستوى الفني الذي وصلت له الكوادر العراقية والى حرصها واستعدادها للعمل وانجاز المهمة في ظل ظروف امنية وبيئية صعبة. وقد تم خلال هذه السنوات تصفية عدد من المنشات والمنظومات التي تقع ضمن مجمع التوبثة النووي وكذلك خارج هذا المجمع. ويجري العمل حاليا على وضع الخطط التفصيلية لتصفية المرافق الأخرى وحسب الأولويات المتفق عليها مع الوكالة.

السيد الرئيس ...

ان حكومة بلادي تسعى بشكل جاد الى تعزيز الاجراءات التي من شانها ضمان مستقبل الأجيال القادمة وعدم تاثرها سلبا بكافة انواع التلوث البيئي وخصوصا التلوث الاشعاعي الذي قد ينتج من اثار المواقع النووية المدمرة او اليورانيوم المنضب الذي استخدم في حربي عام ١٩٩١ و٢٠٠٣ وذلك من خلال وضع المعايير المناسبة في ضوء تعليمات الوكالة. وفي هذا الإطار فقد تم تشكيل لجنة وطنية لوضع إستراتيجية شاملة للتعامل مع النفايات المشعة ممثلة من كافة مؤسسات الدولة والتي ستمثل الحجر الأساس لهذه الستراتيجية والتي من المؤمل ان تساهم في إدارة النفايات المشعة والتخلص منها بشكل امن.

كما يسعى العراق حاليا لادخال بعض التطبيقات النووية للاستخدامات السلمية للطاقة الذرية كالمعجلات الالكترونية والايونية لاستخدامها في مجالات البحث العلمي والتطبيقات الطبية والبيئية والزراعية والصناعية وغيرها ،وفي هذا السياق نأمل من الوكالة الدولية للطاقة الذرية تقديم المزيد من الدعم والاسناد للعراق في هذه المجالات.

كما نؤكد هنا على حاجة العراق إلى المزيد من الدعم الدولي في مجال تنظيف البيئة العراقية من كافة الملوثات الضارة .

السيد الرئيس ...

تؤكد حكومة بلادي التزامها بمباديء معاهدة عدم الانتشار النووي ونظام الضمانات الشامل باعتبارها من الاركان الاساسية لصون السلم والامن الاقليمي والدولي.

وبهذا الصدد، تؤمن حكومة بلادي بهدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وتعتبر ذلك من الخطوات الأساسية في امن واستقرار هذه المنطقة. لذا من الضروري مواصلة الجهود لعقد المؤتمر الخاص بإنشاء المنطقة الخالية من اسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وفقا لمقررات الوثيقة الختامية لمؤتمري المراجعة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠١٠ ،لما سيكون له من انعكاسات ايجابية على المستويين السياسي والأمني لهذه المنطقة الحساسة من العالم. ومن هذا المنبر، نؤكد على ضرورة انضمام اسرائيل الى معاهدة عدم الانتشار النووي واخضاع جميع منشاتها النووية لنظام ضمانات الوكالة.

السيد الرئيس...

ان تطوير البرامج السلمية لجميع البلدان حق غير قابل للتصرف لما يمثله هذا الحق من تطوير برامج التنمية الوطنية وخاصة للدول النامية دون معوقات او احتكار من قبل مجموعة محددة من دول العالم او فرض شروط معينة تمس بمصالح الدول.

وتود حكومة بلادي ان ترحب باستمرار نهج الحوار والدبلوماسية بين الوكالة الدولية وجمهورية ايران الاسلامية من جهة وبين دول الـ (٥+١) من جهة ثانية لايجاد حل لجميع المسائل العالقة ووفقاً لمعايير القانون الدولي.

وفي الختام نتمنى ان يخرج مؤتمرنا هذا بنتائج ايجابية من شانها تعزيز التعاون بين الدول لغرض الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا النووية لخدمة المجتمع الإنساني.

وشكرا السيد الرئيس